فيكون لها السدس فالاول مشدد على الاول والثاني فيه تفصيل فرجح الامر المرتبتي
الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس
انهن لسن بعصبة ولا يرتفع شيء مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد
عليهن فرجح الامر المرتبتي الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء ان الاوث لا يثبت
بالمرة الا مع قول النخعي انه يثبت بها ومع قول ابي حنيفة انه اذا لاه وعاق كان
له نقضه ما لم يجعل عنه فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث معتدل فرجح الامر
المرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان ابن الملاعنة تستحق امه جميع ماله بالفرض
والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الامر تاخذ الثلث بالفرض والثاني ليست
المال ومع قول احمد في احدى روايتيه ان عصبته عصبة امه فاذا اخلفه اما وخالا
فللام الثلث والباقي للخال لها والرواية الثانية لاحمد انها عصبة فيكون المال
جميعا لها فتعصيبا فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك الباقي للاخوال
فرجح الامر المرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد ان السقط اذا استهل صارخا
لا يرث ولا يورث وان تحرك او تنفس الا ان يرضع فان عطس فعن مالك روايتان
مع قول ابي حنيفة والشافعي انه ان تحرك او تنفس او عطس ورث وورث عنه فالاول
متوسط في الاحتياط فالاول مخفف فيه فرجح الامر المرتبتي الميزان وبالله
التوفيق

كتاب الوصايا

اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانها
تمليك يضاف الى ما بعد الموت فان كان لانسان عندك امانة لغيره وجب عليك الوصية
وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من معه له او عندك وديعة بغير اشهاد واجمعوا
على انها لا تجب للوارث خلافا للزهري في الملك الظاهر في قولهم بوجوب الوصية للاقارب
الذين لا يرثون سواء اكانوا لعصبة او ذوي رحم اذا كان غنيا وارث غيرهم وعلى
ان الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تفتقر الى اجازة الورثة وعلى ان
الوصية للوارث جائزة موقوفة على اجازة بقية الورثة واتفقوا الا مسة على انه لو
اوصى لبني فلان لم يدخل الا الذكور ويكون بينهم بالسوية وعلى انه لو اوصى لولد
فلان دخل الذكور والاناث ويكون بينهم بالسوية واتفقوا على ان العتق والهبة
والوقف وسائر التصاريف المنجزة في مرض الموت معتبرة من الثلث خلافا لما حامد وداود
فانهما قالا انها معتبرة من راس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق
واما ما اختلفوا فيه ومن ذلك قول مالك اذا اوصى باكثر من ثلث ماله واجاز الورثة

ذلك بطرفا اجاز واقي مرضه امكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجاز ولو صحة
فلهم الرجوع بعد موته مع قول ابي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء اكانت ذلك
وصحة او مرضه فالاول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجح الامر المرتبتي
الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اوصى بحمل او بعير جاز ان يعطى اياه وكذلك
ان اوصى ببدنة او بقرة جاز ان يعطى فرقا الذكور والاناث عندهم واحد مع قول الشافعي
في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى في البعير الا الذكور ولا في البدنة والبقرة الا الانثى
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجح الامر المرتبتي الميزان وكذا الاول محمل على حال
عوام الناس الثاني محمل على حال المتورعين فيعطون لا فضل احتياطا ومن ذلك
اتفاق الائمة الاربعة على انه اذا اوصى بشيء لشخص ثم اوصى به لاخر ولم يصرح برجوع
عن الاول فهو بينهما نصفين مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فيكون للثاني ومع
قوله اوجه انه للاول فالاول فيه تخفيف بالعدد بينهما والثاني فيه تشديد على الاول
والثالث فيه تشديد على الثاني فرجح الامر المرتبتي الميزان ووجه الثالث انه لما
اوصى به للاول خرج عن ملكه بذلك فما بقي له فيه تصرف اخر وهو خاص بالمال الموروث
كما ان الثاني ايضا يصح حمله على حال المال الموروث لان الوصية به ثانيا كالناسخ للحكم
الاول ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد والشافعي في اظهر القولين ان من قدم
ليقتص منه او كان في الصف بارز للعدو او كانت حاملا فجاءها الطلق او كان في
سفينة وماج البحر فعطيا من الثلث مع قول الشافعي الاخر ان من جميع المال ومع قول
مالك ان الحامل اذا بلغت ستة اشهر لم تتصرف في اكثر من ثلث مالها فالاول مشدد
على الموصي الثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجح الامر المرتبتي الميزان ومن ذلك
قول مالك واحمد انه تصح الوصية الى العبد مطلقا سواء اكان عبده او عبد غيره مع قول
الشافعي لا تصح مطلقا ومع قول ابي حنيفة انها تصح الى عبد نفسه بشرط ان يكون في الورثة
كبير ولا تصح الى عبد غيره فالاول مخفف ووجهه ان الوصية احسان زاد على الواجب
وقد اباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم ملك العبد لشيء الوصية
ومعلوم ان الوصية تمليك والثالث معتدل فرجح الامر المرتبتي الميزان ومن ذلك
قول الشافعي واحمد انه لا يجوز للمرء ان يوصي الى اجنبي بالنظر في امر اولاده
اذا كان له اولياء من اهل العدالة ومع قول ابي حنيفة ومالك انه تصح الوصية الى الاجنبي
في امر اولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الاب والجد فالاول مشدد

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)